

تحليل متلازمة الحرب والصناعة في الخطاب الفلسفي.

الأستاذ: يونس حشلاف¹

جامعة مولود معمري تيزي وزو

youneshachelaf77@gmail.com

الملخص باللغة العربية:

منذ نشأة الإنسانية لم تكن الصناعة والحرب إلا شيء واحد تقريبا ، وهذا سبب العمل الجماعي المنظم الذي ميز الاجتماع الإنساني ، والذي لم تكن غايته القصوى سوى ضمان ما يحتاجه الإنسان لحفظ بقاءه من خلال النشاط الاقتصادي والعمل الحربي اللذين يرتبطان بتأثير مزدوج بينهما ، هذا التأثير يمكن ملامسته في كون الصناعة تنتج لحالة الحرب أكثر مما تنتج لحالة السلم ، كما أن جوهر الحروب والصراعات يعتبر ذو طابع اقتصادي وبالأخص صناعي ، بالإضافة إلى تأثيرهما المتبادل في أشكال العمل وعلاقته وتنظيمه وقيادته ، وهذا بدوره يبين لنا سعة دائرة الوسائل المشتركة الاستعمال في حالتي السلم والحرب ، والتي لم تكن سوى نتيجة الرغبة في التفوق التي دفعت بالجماعات البشرية إلى الابتكار وتطوير أساليب جديدة سواء في الصناعة أو في الحرب بهدف واحد ومشارك هو تحقيق التفوق والنصر ، بحيث كلما تطورت الحروب زاد اعتمادها على القطاع الصناعي ، وهو ما يحيلنا إلى مسألة الإبداع ودفع عجلة التقدم ، بعبارة أخرى يشكل العلم كتقنية إحدى أهم مرتكزات الصناعة والحرب وقد افضى هذا إلى ضرورة التمدن ونتج عنه التقسيم الاجتماعي للعمل ، لكن لا نريد من هذا القول ان الحرب ضرورية للتقدم الصناعي والاقتصادي ، ولكننا سعينا إلى بيان التأثيرات المزدوجة بينهما في العديد من المجالات وفي كل المجتمعات.

الكلمات المفتاحية: الحرب ، الصناعة ، التأثير ، العلم ، المجتمع.

Analysis of war and industry correlation in philosophical discourses

¹ يونس حشلاف ، youneshachelaf77@gmail.com

Since the begining of the existence of mankind, war and industry have almost been the same thing. This was because of the organized cooperative labour that characterized the human society and whose ultimate purpose was only to provide what man needs for survival. this was done through industrial activities and war pactices which have a double influence on one another. This influence can be noticed in the fact that industry produces more to war than it does during peace days. In addition , the core of war and conflicts has an economic, industrial feature. Moreover, the double impact war and industry have on the different types of work ; its relationship, organization and leadership shows the huge amount of materials that are commonly used both during war and peace. The materials resulted from the human desire to be superior which lead human groups to innovation in the field of industry as in war for only one major common purpose which is notability and victory, since the development of wars depends on industry and this promotes creativity and encourages progress. In other words, science represents one of the most important pillars of industry and war, and this has lead to urbanization and social division of work. However, we dont aim to show that war is necessary for economic and industrial development. we have just tried to highlight the double influence between them in many domains and all societies.

Key words: war, Industry, Influence, Science, society

1. مقدمة:

اقترن ظهور الحرب بظهور أولى أشكال الاجتماع الإنساني الذي فرضته حسب الكثير من الفلاسفة والمفكرين ، ضرورة توفير الحاجات الضرورية للإنسان ، والتي لا يمكنه تحصيلها بمفرده ، هذه الحاجات الضرورية هي ما يحتاجه الإنسان لحفظ بقائه ، وتتلخص في الحاجة إلى المأكل والمشرب والمأوى والحاجة إلى الأمن ، من هنا نشأة الحاجة إلى العمل الجماعي المنظم في الجماعات البشرية لتوفير هذه الحاجيات والدفاع سويًا ضد العدو المشترك والذي يكون في الغالب جماعة بشرية أخرى. فالنشاطان الجماعيان الرئيسيان اللذان تقوم بهما

الجماعة البشرية لحفظ بقائها هما النشاط الاقتصادي من جهة والحرب من جهة ثانية ، وهما مرتبطان ببعضهما البعض بطريقة أو بأخرى.

تعرف الحرب عادة على أنها عمل جماعي منظم ويتسم بالعنف لقرط استخدامه القوة الغاشمة ويمارس ضد جماعة أخرى تمارس عن وعي الفعل ذاته (غاستون بوتول، 1981، ص 40 إلى 47)، فالحرب مرتبطة بالحياة الاجتماعية ، وتطورها مرهون بتطور مختلف أوجه هذه الحياة وبالأخص الوجه السياسي للجماعة ، فالنظر والتأمل في تاريخ التنظيمات السياسية للجماعات البشرية يسمح لنا بالجزم أنه كلما تطورت أو تغيرت أشكال التنظيم السياسي تغيرت أشكال الحرب معها ، فشكل الحرب بين القبائل هو غير شكلها بين الإمارات وبين الممالك ولا هو شكلها بين الدول أو بين الإمبراطوريات.

إن الانتقال من حياة البداوة إلى الحياة الحضرية هو انتقال من تنظيم سياسي بسيط إلى آخر معقد ، وهذا الانتقال حسب ابن خلدون ، لا يؤدي إلى التطور في العلوم فحسب بل يستوجب ذلك (عبد الرحمان ابن خلدون ، 2003 ، ص 380، 381، 382)، وبالتالي فالتطور في التنظيم السياسي يحتم على الساسة العمل على تطوير مختلف جوانب الدولة كالتربية والتعليم ومختلف الصناعات وطرق تسير شؤون الدولة ويتبع ذلك تطور في الحرب من حيث الشكل ومن حيث بنيتها التحتية.

إذا حاولنا التخصيص أكثر فيمكننا القول ، إن التطور الذي يصيب الحرب والمقترن بتطور التنظيم السياسي وبالأخص المقترن بظهور الدولة (مارسيل غوشيه وبيار كلاستر ، 1985) ، هو مقترن أساسا بتطور الشق الثاني من الحاجات الضرورية لبقاء الإنسان وهو الشق الاقتصادي عامة والتطور الصناعي على وجه الخصوص ، هذا الأخير ، يشمل عدة أوجه غايتها جميعا تأمين مداخل وفيرة للفرد والدولة وتزودها بإيرادات كافية من أجل ضمان الخدمة العامة ، فالإقتصاد هدفه تحقيق الرفاهية والغنى للشعب والدولة معا.

تختلف الدول من حيث الأساليب التي تعتمدها لتحقيق ثرائها في مختلف العصور وباختلاف الخلفيات الإيديولوجية والتوجهات السياسية ، وهذه الأساليب هي جوهر اهتمام الإقتصاد السياسي الذي يدرس أنظمة زيادة وتعاضل ثروات الناس والدول ، وهذه الأنظمة في الغالب هي ثلاثة أنواع: الأنظمة الزراعية والأنظمة التجارية والأنظمة الصناعية ، هذا التعاضل في الثروة المحقق بالازدهار الإقتصادي يساهم بالمقابل في تطوير التعليم والفنون والعلوم وكل ماله صلة بمختلف جوانب الدولة ، وعليه يفترض أن يؤدي هذا التطور إلى توطيد أسباب السلم العالمي ، باعتبار أن الاستقرار والسلام السياسي بين الدول أهم من الخوض في

خلافاً لا تتعدى كونها خلافاً أيديولوجية ، ولكن إذا كان الأمر هو على شاكلة ما ذكرنا فعلينا التساؤل لماذا لم يخل أي عصر من العصور من الصراعات والحروب؟ ولماذا يشهد العالم باستمرار مزيداً من الحروب المتوالية والتي تزداد فظاعة من فترة إلى أخرى؟ وما علاقة الحروب بالاقتصاد عامة وبالصناعة على وجه الخصوص؟ ثم كيف تؤثر الحرب والصناعة في بعضهما البعض؟

2. التسوية كدور بين الحرب والصناعة:

تعتبر السياسة على وجه العموم علم تدبير شؤون الدولة أو المدينة ، هذا التدبير يشمل جميع جوانبها بما في ذلك الجانب الأمني ، أي تأمين الدولة وتحقيق الأمن بشقيه الداخلي والخارجي ، يرى أرسطو في هذا أن هدف المدينة هو تأمين الحياة أو في أفضل الحالات البقاء على قيد الحياة من خلال الإنجاب وإنتاج مواد المعيشة ، ومن خلال أجهزة حفظ الأمن الداخلي والخارجي ، والمدينة لها هدف يندرج ضمن نفس السياق ، وهو الاستقلال الاقتصادي أو الاكتفاء الذاتي (فرانسوا شاتليه وأوليفيه دو هاميلوايلفينيزيه، 2014، ص 44) والأمن الداخلي تحققه الدولة بعدة وسائل ، حيث تأخذ شكل الشرطة والقانون الجنائي ، والتجارة والعائلة ، أما على المستوى الخارجي فالدولة تحقق أمنها بالتمظهر كإرادة للقوة والحرب والغزو والانتقام (فريديريك نيشته، 2011، ص 260) فالعرب تشكل إذن أحد أنماط العلاقات الاعتيادية والمتكررة بين الجماعات البشرية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نقول إن الدولة تعمل في إطار الأمن الداخلي على توفير مختلف احتياجات شعبها كما ذكر أرسطو ، خاصة تلك الحاجات الأساسية مثل المأكل والمشرب والمأوى والحاجة للأمن² ، باعتبار أنها تقع على عاتق الدولة التي تعتمد في توفيرها على ما يسمى بالقطاع الاقتصادي عامة.

بما أن الحرب حالة مفترضة وممكنة في أي لحظة من حياة الدول ، فإن هذه الأخيرة مضطرة لجعل صناعتها تضمن لها ما تستهلكه في حالتي السلم والحرب وخاصة الثانية ، «فيجري الإنتاج لأجل الاستهلاك التدميري ، كما لأجل الاستهلاك الإنتاجي ، لأجل المعركة كما لأجل الاستهلاك الشخصي ، لأجل التضحية كما لأجل الحياة واللهو... والصناعة

² - أنظر: مثلث ماسلو الذي يمثل مختلف حاجيات الإنسان.

المبدعة والراحة والرضى» (بيار نافيل، 1985، ص 379) ، فالصناعة في أي دولة لا يجب أن تنتج فقط لزمان السلم ، بل يجب أن تنتج لحالة الحرب أكثر مما تنتج لزمان السلم ، لأن تحقيق الانتصار العسكري في الحرب والظفر بالهدف السياسي الذي من أجله تخوض الدولة الحرب ، هذا النصر متوقف على مدى قدرة الدولة على تحمل ضغط الحرب ، إن هذا الضغط يتولد أساسا من القلق من المصير المترتب عن الحرب ، وكذلك القلق من القدرة على توفير متطلبات الحرب ووسائلها التي توجه للاستهلاك التدميري ، بمعنى إنتاج كل ما يمكن استعماله في المعارك الحربية ، والمنتجات الأخرى التي توجه للاستهلاك من أجل إعادة إنتاج قوى الإنتاج – وفق التعبير الماركسي – وهي الحاجات الضرورية لحفظ بقاء النوع الإنساني ، وبهذا يكون الاقتصاد عامة والصناعة على وجه الخصوص في خدمة الحرب.

في مقابل ذلك ، إن الحرب كما سبق وأشرنا ، هي إحدى الأشكال الدائمة في ممارسة العلاقات الدولية أو العلاقات بين الجماعات البشرية ، وهي حسب كلاوزوفيتز استمرار ممارسة السياسة بوسائل أخرى ؛ (كارل فون كلاوزوفيتز، 1998)، لكن لماذا توجد هذه الحروب بين الأمم؟ هناك العديد من أنماط المسوغات للحرب ، فهناك من جعلها مسوغات إيديولوجية وهناك من قال إنها عرقية أو ثقافية أو حتى نفسية ، ولكن الفحص العميق لهذه المسوغات يكشف لنا أن جوهر هذه النزاعات والصراعات هو ذو طابع اقتصادي ، وفي العصر الحديث والمعاصر أصبحت ذات جوهر صناعي ، إذ يراد بها التأثير «على الإنتاج والعمل والتجارة والاستهلاك» (بيار نافيل، 1985، ص 380)، لا شك أن هذه الأمور التي تعمل الحرب على التأثير عليها تشكل بنية الاقتصاد الصناعي ، فالصناعة هي التي تحدد شكل وغاية ونتيجة الحروب والصراعات مهما كانت أطرافها ، سواء كانت دول أو طبقات اجتماعية أو غير ذلك ، وبهذا يتشكل دور في الترويج للحرب والصناعة خاصة في العصر الحديث والمعاصر.

3. التأثير المتبادل بين الاقتصاد والحرب في مجال العمل والإنتاج:

من المهم كذلك القول إن الحروب تؤثر على أشكال العمل وعلاقته ، فالكثير من الظواهر الاقتصادية هي وليدة العمل في ظروف الحرب ثم انتشرت بعد ذلك في المجتمع بأسره ، مثل استعمال المكننة أو الآليات والعمل المأجور وغيرها ، كلها ظواهر اقتصادية تطورت في الجيوش حسب كارل ماركس الذي يذكر في مؤلفه مدخل لنقد الاقتصاد السياسي: «في

الجيش لدى القدماء ، نجد الأجر في أوج تطوره ، وكذلك لدى الرومان ، فإن مكسب الجندي في المعسكر يعتبر أول شكل حقوقي ، حيث جرى الاعتراف بالملكية المنقولة لمن لم يكن أبا لعائلة ، وأيضا العمل النقابي في جماعة العمال العسكريين» (كارل ماركس، 1985، ص 380)، عندما يقول ماركس إن الحرب هي سبب اختراع العمل المأجور وهي سبب وجود العمل النقابي ولو في شكله البسيط فهذا يعني أن الحرب هي التي خلقت الوعي لدى العمال العسكريين بثقلهم في تحديد مصير الجماعة البشرية أو الدولة لذلك استغلوا هذا الثقل من أجل الظفر ببعض الحقوق.

بالإضافة إلى هذا ، فإن الحرب توفر إمكانيات ووسائل أخرى في خدمة الاقتصاد والصناعة بوجه الخصوص ، فالعمل الحربي أو الغزو يجعل من الوسائل التقنية والموارد الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي تنشأ في الحرب تتحول كلها إلى قدرة إنتاجية يستفيد منها القطاع الاقتصادي وخاصة الصناعة ، سواء في أشكال العمل أو على مستوى التنظيم المستوحى من العمل العسكري ، وكذلك على المستوى التكنولوجي إذ يتم تحويل التقنيات المبتكرة واستغلالها لأغراض مدنية.

فضلا عن هذا ، تعتبر الحرب المحك الأمثل لإثبات قيمة قيادة الرجال لظفر بالنصر وتحقيق الأهداف ، وهو ما تم نقله إلى المجال الاقتصادي ، حيث أصبحت قيمة الموارد المادية كالطاقة والموارد الأولية مرتبطة بالموارد المعنوية التي تشكل الوعاء الذي تتحرك فيه العوامل المادية ، أو هي البوصلة التي تتحرك هذه العوامل المادية على أساسها ، وهذا الأمر يجعل للعوامل المعنوية الدور الحاسم في تحديد الإمكانيات الحقيقية للدولة وطريقة التعامل معها (جمال زهران، 2006، ص 70)، بمعنى أن الحرب تبرز القادة الذين يمتلكون الكفاءات والقدرات اللازمة لأداء وظائفهم ، وهو الأمر نفسه المطلوب عند من يتولى القيادة في النشاط الاقتصادي ، وعليه يمكن الجزم أن التطور التقني والمادي ضروري لخدمة الدولة في حالة الحرب وكذا في حالة السلم ، ولكن الشيء المؤكد كذلك أن العنصر البشري هو محور العملية في كلا الحالتين ، ففي الوقت الذي يعتبر فيه الكثير أن لب القوة العسكرية لأية دولة هي صناعتها ، نقول إن هذا الأمر يمكن أن ينظر إليه على أنه لا توجد قوة صناعية إلا حيثما يوجد العنصر البشري المبدع والقادر على تطوير آليات جديدة لاستغلال الموارد المادية التي تتوفر عليها الدولة ، وإنتاج أفكار ومواد يمكن أن تضمن للدولة القدرة على مقاومة مختلف الضغوطات الناتجة عن ظروف الحرب والتي يمكن أن تؤدي بها إلى النصر.

هناك في الواقع ازدواجيات أخرى بين ما هو اقتصادي وما هو عسكري حربي ، لأن الكثير مما يمكن تسميته بوسائل الإنتاج في كل العصور كان لها أثر في الحروب ، والعكس صحيح أيضا ، فإذا تأملنا الحرب من زاوية تقنية فسوف تبدو لنا على أنها «عمل» ، وبما أنها كذلك فهي تستعمل أدوات خاصة لغرض انجاز عملها الخاص ، مثل باقي الأنشطة التي تمارسها باقي قطاعات الدولة ، والمثير للملاحظة هو شساعة دائرة الوسائل المشتركة الاستعمال بين حالة الحرب وحالة السلم ، وهذا في كل العصور تقريبا ، فالحيوانات التي استعملها الإنسان للتنقل ونقل البضاعة للتجارة أو لحرث الأرض مثل الخيول والجمال والفيلة هي ذاتها الحيوانات التي استعملها في الحروب ، والأمر نفسه يحدث الآن ، فالكثير من السيارات والعربات القوية التي تستعمل في نقل البضائع والتنقل هي ذاتها التي تعتمد عليها الميليشيات والجيوش في حروبها ونزاعاتها الإقليمية ، ويمكن سحب الأمر على الأسلحة المختلفة مثل السكين والسيوف والطيران والمجنزرات وصولا إلى الطاقة الذرية ذات الاستعمال المزدوج.

الاشتراك بين الحرب والاقتصاد في استعمال الوسائل ذاتها يمكن رده إلى اعتمادهما معا في تحقيق أهدافهما على التفوق التقني على العدو ، وذلك لن يتحقق إلا بالابتكار وتطوير أساليب جديدة سواء في الاقتصاد وخاصة الصناعة أو في الحرب ، هذه الابتكارات العلمية التقنية تهدف إلى جعل الوسيلة المستعملة في الحرب تتمتع بمجموعة من المميزات منها «الدقة ، والسرعة والمقاومة والفعل عن بعد والفعل في ظروف استثنائية» (بيار نافيل، 1985، ص 383) ، هذه المميزات من شأنها أن تحقق النصر للطرف الذي يمتلك وسائل حرب تتوفر على هذه الخصائص ، نذكر هنا على سبيل المثال ديونيسوس الأكبر الذي حكم الإغريق ما بين 430 ق م و 436 ق م ، فائتاء الاستعدادات لمعركته مع القرطاجيين دعا بعض الحرفيين الإغريق لمساعدته في ابتكار أسلحة جديدة ، ونتج عن عملهم ابتكار سفن أقوى هي «خماسية المجاذيف» وكان بها أربعة وخمسة صفوف من المجاذيف بدلا من الصفوف الثلاثة السابقة ، كما أنتج أول منجنيق وهي آلات قادرة على قذف أشياء بقوة قاتلة. ومكنته هذه الابتكارات من الانتصار على القرطاجيين (مجموعة من المؤلفين، 2015، ص 487 و 488) ، وحتى بالنسبة للطرف المهزوم في الحرب فإن مجموعة الوسائل والتقنيات التي ابتكرها زمن الحرب يمكنها أن تخفف من وطأة الهزيمة ومثال ذلك هو ألمانيا التي ابتكرت المجنزرات والمحرك النفاث في الطيران الحربي وغيرها من التقنيات التي خففت من ثقل الهزيمة كما أكسبتها مجموعة كبيرة من العلماء والمهندسين التي اعتمدت عليهم في إعادة بناء ألمانيا ما بعد الحرب ، وقد استفاد منهم حتى الروس

والأمريكان؛ فالكثير من الدراسات تشير إلى أن السباق نحو الفضاء بين القطب الأمريكي والقطب الروسي كان سباق بعقول ألمانية.

نعود ونقول إن مميزات الوسائل التي ذكرناها والتي يمكن أن تحقق النصر في الحرب، يجب أن تكون محل صناعة قبل أن تصير محلاً للاستعمال، وهو الأمر الذي يورث القطاع الصناعي كفاءة ومهارة لم تكن له من قبل، وتسمح بإنتاج وسائل أفضل جودة للاستهلاك المدني في زمن السلم، يفهم من هذا أن الحرب ومن خلال الضغط والقلق المتولدان عن التهديد الحقيقي لوجود الفرد والدولة تدفع بالإنسان إلى تسخير أقصى طاقاته العقلية والجسدية من أجل ابتكار كل ما يمكنه أن يساعد في القضاء على عدوه، سواء كان ذلك فكرة أو سلاح أو طاقة أو أجهزة اتصال أو وسائل كذب وتفجير أو حيلة من حيل التأثير على مناخ المعركة، وهذا طبعاً في ظروف استثنائية، وبالتالي فالحرب توفر للإنسان شروط اختبار قدراته وهي الشروط التي لا يمكن توفرها في زمن السلم.

بالإضافة إلى ما ذكرناه، نؤكد أن القوة العسكرية لأي دولة تستند أساساً على القوة الاقتصادية وخاصة الصناعية، فالنصر الذي تحرزه الجيوش ليس إلا ثمرة القوة الاقتصادية، لأن عناصر القوة العسكرية هم مجموعة مقاتلين مهمتهم الأساسية هي القتال وتدمير قوة العدو، لكن هذا المقاتل - وفي شتى العصور - هو بحاجة لمن يمهده بالوسائل الأساسية للاستمرار في مهمته القتالية والنجاح في تحقيق هدفه، فالقوات القتالية في حاجة إلى جانب السلاح إلى وسائل أخرى كالتغذية واللباس والنقل والاتصال والعلاج وغيرها من الوسائل التي يتطلبها العمل الحربي المتميز بظروفه الخاصة، هذه الحاجيات كما قلنا يوفرها له القطاع الصناعي المدني والعسكري «ولا تكون القدرة القتالية إلا النتيجة الإجمالية لعمل الصناعة والزراعة بمجملهما» (بيار نافيل، 1985، ص 385)، فكلما تطورت الحروب كلما زاد الاعتماد على القطاع الصناعي فيها، ويظهر هذا من خلال الأعمال الحربية التي تستهدف قطع الإمداد على العدو، ففي القديم كانت الدول تعتمد أساليب الحصار على القلاع واستهداف قوافل الإمداد بالغذاء والسلاح للجيوش من أجل إجبار العدو على الاستسلام، أما في العصر الحديث والمعاصر فالحرب أصبحت تستهدف مباشرة تدمير المناطق الصناعية ومصادر الطاقة مثل آبار البترول ومولدات الطاقة الكهربائية، وهذا ضمن الإستراتيجية نفسها والمبنية

على الوعي بالدور الحاسم للقطاع الاقتصادي وبخاصة الصناعي في الحروب، يقول اللواء البريطاني **جون فولر³ John Fuller**: «منذ نشأة الإنسانية، لم تكن الصناعة والحرب إلا شيئاً واحداً» (جون فريديريك تشارلز فولر، 1985، ص 386). وبالتالي كلما تطورت الصناعة قدمت بذلك إسهامات جلية للحرب والمحاربين، وعلى هذا الأساس زاد استهداف المناطق الصناعية في الحروب المعاصرة، فخلال الحرب العالمية الأولى لم يصب القطاع الصناعي بالتدمير سوى بأقل من عشرة بالمئة، أما في الحرب العالمية الثانية فقد تم تدمير ثلث المناطق الصناعية في الدول التي دخلت الحرب⁴، وحاليا نلاحظ أن الحروب في الغالب تستهدف ما هو صناعي أكثر مما هو عسكري، لأن الهدف النهائي للحرب ليس هو النصر العسكري في حد ذاته بل الهدف منها هو سياسي، وبالتالي فإن استهداف المناطق الصناعية وخلق عجز اقتصادي عند العدو يحقق هدف الحرب السياسي في أقل مدة ممكنة ويجنب الدول المتحاربة الخسائر البشرية المترتبة عن الاقتتال المباشر في الجبهات، بالمختصر المفيد نقول إنه كلما تطورت الحرب كلما تركزت الإستراتيجية الحربية على ضرب العدو في موارده من أجل عدم إطالة مقاومته وتحقيق الهدف السياسي للحرب في أقل مدة ممكنة.

4. الإبداع في الصناعة والحرب:

على الرغم من تزايد النزعة التدميرية للنسيج الصناعي أثناء الحروب، فإن هذا الأمر ليس بالخفي عن أغلب الدول، وهذا ما أعطاها دافعا قويا لزيادة إنتاج كل ما هو ضروري لتحمل ضغط الحرب، ويتجسد ذلك من خلال رفع طاقة الإنتاج والقدرة عليه في ظروف أصعب من تلك المألوفة في حالة السلم، كما أن الحرب تؤدي بالضرورة إلى ندرة بعض

³ - **جون فريديريك تشارلز فولر John Frederick Charles Fuller** (1878-1966) ضابط بالجيش البريطاني، ومؤرخ عسكري واستراتيجي، له العديد من الكتب والمؤلفات أهمها كتاب بعنوان **مبادئ الحرب**، بحث موضوع العلاقة بين والعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في القطاع المدني.

⁴ - في القرن الثامن عشر مثلاً، كان المدنيون بمنأى عن الحرب بسبب اتساع رقعة الدول نسبة إلى بطء الاتصالات، والقانون كان يوفر لهم الطمأنينة، فما خلا أولئك الذين كانوا يجاورون ساحات القتال لا المدنيون ولا عائلاتهم ولا ممتلكاتهم كانوا عرضة للخطر.

أنظر، غاستون بوتول، **ظاهرة الحرب**، ص 95.

المواد الأولية في السوق وبالتالي الحاجة إلى تعويضها بإيجاد مواد بديلة لها ضمن المواد المتوفرة ، ونذكر هنا على سبيل المثال أن استعمال الشمندر لإنتاج السكر قد ابتكرته بريطانيا نتيجة قطع فرنسا عنها القصب السكري ، ويحتاج الأمر كذلك إلى توفير طرق تخزين أكثر أمناً ولفترة طويلة ، كل هذا يؤدي بالبلدان التي تعرضت للحرب إلى تجاوز إنتاجها الصناعي بعد الحرب لما كان عليه قبلها.

ضيف إلى ذلك أن الحرب غالباً ما كانت سبباً مباشراً في ظهور الكثير من المنتجات الصناعية التي أصبحت ذات استعمال مدني واسع بعد انقضاء الحرب ومنها على سبيل المثال الاتصالات اللاسلكية والتخدير في الطب العسكري والمجنزرات التي أصبحت تستعمل في الحرث الزراعي ، فاستغلال واستثمار ما تحقق خلال الحرب من تقدم صناعي في المجال السلمي يمكن تفسيره على أنه استمرار للحرب بوسائل سلمية أو هي مجرد مرحلة سلم مؤقتة تنسم بالاضطراب والقلق ومخصصة للتحضير لمرحلة حرب جديدة.

هذا الطرح يعزز مفهوم قوّة الدول والذي يؤكد على أن الدولة القوية هي الدول التي يمكن أن تحقق الاكتفاء الذاتي ولو نسبياً في حاجاتها الضرورية في زمن الحرب ، بمعنى أن التفكير عادة ما يكون مركزاً على مقاومة أسوء الحالات التي يمكن للدولة أن تعيشها وهذه الحالة هي حالة الحرب ، التي تفرض على الدول المتحاربة أن تنتج ما تحتاجه بنفسها ، لأن الحرب قد تعزلها حتى عن الدول الصديقة التي تمدّها بالمواد ، أو أنها قد تحتاج إلى وسائل تستخدمها في حربها لا وجود لها في السوق الدولية ، وهذا يمكن اعتباره دافعا كافيا لاعتماد الدول على نفسها في إنتاج ما يحقق لها الأفضلية في العمل القتالي.

5. دور العلم كتنقية في الحرب وفي الصناعة:

لا شك أن الحرب في شكلها الخارجي مدمرة وتحمل معها الكثير من المعاناة والآلام ، ولكنها تحمل في ثناياها بذور التقدم التقني والاقتصادي ، والحرب هي اللحظة المناسبة لإبراز القيمة الفارقة للعلم والعلماء ودورهم في تقديم الحلول والوسائل التي تحقق

الأفضلية لمن يثق فيهم ويستخدمهم أفضل استخدام ، كما أنها تعتبر الوقت المناسب للدفع بالقوى المنتجة لإخراج أحسن ما تملك من قدرات ، يقول إنجلز: «ليس العنف فعلاً إرادياً بسيطاً ، بل يتطلب لممارسته شروطاً مسبقة ملموسة جداً ، يعني وسائل ينتصر الأكمل منها على الأقل اكتمالاً...ولا بد أن تكون هذه الوسائل مُنتجة ، مما يدعو للقول إن منتج وسائل العنف الأكمل من الأسلحة ينتصر على منتج الأسلحة الأقل اكتمالاً ، وبكلمة واحدة ، فإن انتصار القوة يستند على إنتاج الأسلحة ، ولما كان هذا بدوره يستند إلى الإنتاج بشكل عام ، يصبح انتصار القوة مستنداً إلى القدرة الاقتصادية وعلى الوضع الاقتصادي... فالتسليح والتكوين والتنظيم والتعبئة والإستراتيجية كلها ترتبط بمرحلة الإنتاج وبحالة المواصلات في زمن معين» (فريدريك إنجلز ، 1985 ، ص 388) ، يتضح لنا من هذا القول أن القطاع الصناعي بصفة خاصة والاقتصادي بصفة عامة ضروريان ومضطران إلى الاستناد إلى العلم والتقنية من أجل خدمة الحرب كما ينبغي .

إن العلم والتقنية أو العلم كتقنية⁵ هو أهم مرتكزات الصناعة والحرب في تقدمهما ، فتخصصات علمية مثل الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع تخبرنا أن أولى الأدوات التي صنعها

⁵ - العلم كتقنية: أفضل شرح لهذا المصطلح هو الشرح الذي قدمه فرانسيس بيكون ، فقد كان يعتقد أنه تكاد تتفق الطرق المؤدية إلى القوة الإنسانية وإلى المعرفة ، فالعلم كتقنية هو مرادف للقوة ، وبقي هذا الرأي سائداً عن العلم لأكثر من 200 عام ، فالغرض الذي أدخله بيكون عن العلم هو استعمال تعبيره عن الثمرة ، ثمرة العلم ، وكان غرضه مضاعفة التمتع الإنساني وتخفيف الآلام وتخليص الإنسان ، وأن يعطي للإنسان دائماً طرقاً وأدوات جديدة ويفتح أمامه أفقاً جديدة ، وكان هذا غرضه في كل فرع من فروع العلم والفلسفة الطبيعية ، في التشريع والسياسة والأخلاق ، كلمتنا النفع والتقدم هما مفتاح التعاليم البيكونية . هذا ما فهمه أتبعه كذلك ، بحيث يصيغون ما حققته الفلسفة بأنها أطالت العمر ، وخففت الألم ومنعت المرض ، وزادت من أمن الملاح وقدمت أسلحة جديدة ، وأقامت عبر الأنهار والبحار قناطر لم يعرف مثلها أجدادنا ، وأنها أنارت الليل بمثل ضياء النهار ، وزادت من مدى رؤية العين البشرية ، وضاعفت قوة العضلات ، وعجلت حركاتنا ومحت المسافات وسهلت التخاطب والتراسل في دوائر العمل ، وبها نزل الناس إلى أعماق البر وارتفع الإنسان في طبقات الهواء وجاب أطراف الأرض في عربات لا تجرها الخيل ، إن هذه كلها سوى بعض ثمار الفلسفة الجديدة وهي ثمارها الأولى فقط ، لأنها فلسفة لا تعرف الاكتفاء ولا تعرف الكمال نموسها التقدم ، فما كان بالأمس خافياً يبدو اليوم قريب المنال وغداً

الإنسان هي «على وجه الاحتمال أدوات قتل معدة للصيد أو الغزو» (غاستون بوتول، 2007، ص 89)، ومن بين مختلف القدرات العقلية والجسدية التي يتمتع بها الإنسان نجده قد طور إحداها لاستخدامها للغرض ذاته وهي «القدرة على إطلاق المقذوفات» (غاستون بوتول، 2007، ص 89)، ولو تأملنا في تاريخ تطور الأسلحة التي استخدمها الإنسان في حروبه فإننا لن نجد أنه قد استعمل أكثر من نمطين، وهما أسلحة القذف وأسلحة الالتحام أو الصدام، وكلاهما ارتبط تطوره بتطوره أشكال القوة واستخداماتها في هذا المجال، يذكر برتراند راسل في كتابه أثر العلم في المجتمع، أن أرخميدس قد ساهم بمخترعاته في تطوير العديد من الأسلحة التي كان لها الفضل في تحقيق النصر للسيركوزين، حيث لما استخدم أرخميدس أجهزته طارت في الجو أنواع لا تحصى من الطلقات والكثير من الحجارة الضخمة وأحدثت ضجة كبيرة بصورة لا تصدق ولم يقوى أي جسم على مقاومة العنف الصادر منها وهو ما أدى إلى هزيمة أعداء السيركوزين (برتراند راسل، 2005، ص 67)، فالمزج بين العلم كتقنية والحاجة لتطوير قدرة الإنسان على القتال هو الذي أدى إلى خلق ما يعرف بالصناعة العسكرية «الحاجات الحربية هي التي تنمي الاختراعات التقنية بأشد ما يمكن، ويرتبط كل تاريخ الاختراعات الميكانيكية في العالم القديم كما في عصر النهضة وفي القرن العشرين بتطور الفن العسكري» (بيار نافيل، 1985، ص 392)، والأمثلة التاريخية كثيرة مثل استخدام البارود والطاقة النووية، واختراع الدبابة والتقدم السريع للطيران الحربي في الحرب العالمية الأولى، كل هذه الاختراعات استغلت فيما بعد في الحياة المدنية.

6. التمدن بين الحاجة إلى التصنيع وضرورة التسليح:

بالإضافة إلى استغلال منتجات الصناعة الحربية وأساليبها في الحياة المدنية، كان هناك أثر بالغ لتطور السلاح على نمط التمدن ونمط الحياة الاجتماعية وأشكالها، فاستقرار الإنسان في شكل جماعة في مكان واحد وبنائه للمدن كان من بين الدوافع إليها هو تطور

نقطة البداية إلى ما بعده، هذا الموقف لفرنسيس بيكون وأتباعه يلخص بوضوح فكرة العلم كتقنية ودوره في كل من الصناعة والحرب.

أنظر: د. برنال، رسالة العلم الاجتماعية، ترجمة: إبراهيم حلمي عبد الرحمان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2016، ص 16، 17.

السلاح ، لأنه لما كان الإنسان يعتمد على أسلحة خفيفة وبسيطة ويعتمد على نفسه في صنعها مثل السيف والخنجر والقوس والرمح ، كان أمر الترحال يبدو سهلاً وفي متناول الجماعة البشرية التي كانت في الغالب عبارة عن قبائل ، ولكن لما تطورت الأسلحة أكثر أصبح من الضروري الاستقرار في مكان واحد على شكل مدن أو قلاع ، لأن صنع السلاح يحتاج إلى ورشات كاملة ، كما أنه يحتاج للتدريب عليه لإتقان استعماله ، وفي العصر الحديث والمعاصر ومع تطوير الأسلحة النارية والثقيلة أصبح يستحيل معها العيش حياة الترحال ، وأصبحت الحياة المستقرة هي الأمثل ، هكذا أدى تطور السلاح بالجماعات البشرية إلى الاستقرار في المدن.

هذا لا يعني أنه لم تكن هناك أسباب أخرى للاستقرار ، أو أنه لم تكن هناك جماعات بشرية أخرى مستقرة ولا تملك أسلحة متطورة نسبياً ، بل كان هذا النوع موجوداً بالفعل ، لكنها كانت عرضة للإغارة والهجوم عليها من طرف غيرها من الجماعات التي امتلكت أسلحة أفضل وأقوى ، وغالباً ما كان مصير الجماعات الضعيفة أو المسالمة في صورة الهنود الحمر في أمريكا ، هو نهب ممتلكاتها واسترقاق أبنائها ونسائها ، يقول غاستون بوتول: «يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى النهب ، فما إن يتعلق الأمر بشعوب تتعاطى الزراعة والصناعة التقليدية حتى يصبح أولئك الذين يملكون القوة أكثر ميلاً إلى تسخير أعدائهم بقصد الاستفادة منهم ، بدلاً من إبادتهم ، إن أعظم كسب حققه الإنسان ليس الحصان ، بل العبد» (غاستون بوتول ، 2007 ، ص 99) ، فالسلاح أو التفوق في قوة السلاح كان له الدور الحاسم في ظهور نظام الرق وتسخير قوة الإنسان في تحريك القطاع الاقتصادي.

وفي حال ما لم يستطع القوي هزم الضعيف وسلب قوته ، فإن هذا المهزوم سوف يتعلم من هذه التجربة ويعمل على تقليد المنتصر في اكتساب أسباب القوة ، فابن خلدون يخبرنا أن المغلوب مولع بتقليد الغالب في كل شيء ، بما في ذلك العمل على اكتساب الأسلحة التي تعطيه القوة اللازمة للدفاع عن أفراد جماعته ومصالحهم ، وبذلك فإنه سوف يعمل على تجديد أساليب الإنتاج والعمل حتى يظهر عنده قطاع صناعي أو يطوره إن كان موجوداً من قبل ، وكلما ازداد التجهيز التقني تطوراً لدى الأمم كلما أخذت هذه الأخيرة تتقرب تجديدات خصومها في مادة التسليح (غاستون بوتول ، 2007 ، ص 100) وذلك من أجل صنع أسلحة مضادة لها أو أسلحة تشبهها أو تفوقها قوةً ، فالعلم كتقنية يستخدم على نطاق واسع لغرض

الاعتماد على منتجاته في ترجيح كفة الحرب وهذا بغض النظر عما إذا كان من يستخدمه هو صاحب قضية عادلة أم لا ، فالعلم يسلم نفسه لأي فئة.

على هذا الأساس و«منذ 1870م وأوروبا أولاً ثم أطراف العالم الأخرى تدريجياً تعيش تحت وطأة سلم مسلح ، وإحدى مميزاته الرئيسية هي النشاط الكثيف لأجهزة التجسس ونقل المعلومات ، ويقوم النشاط الرئيسي لهذه الأجهزة على التحصين ضد المفاجأة بأسلحة جديدة لدى عدو الغد واللاحق خطوة بخطوة بكل ما يتعلق بأبحاثه ونواياه وصناعاته في هذه الحقول»(غاستون بوتول ، 2007، ص 100) ، يستفاد من هذا ، أنه وقبل أن تكون هناك حروب وتقاذف وصدام بالسلح يكون سباق نحو التسليح ، وهذا الأخير ما هو إلا واجهة لسباق آخر هو سباق في التصنيع والمستند على العلم والتقنية.

7. الحرب والتنظيم والتقسيم الاجتماعي للعمل:

هكذا إذن تطورت وسائل الإنتاج والاستهلاك الصناعيين بالموازاة مع تطور وسائل القتال والحرب ، هذا التطور في القطاع الصناعي أدى إلى التخصص ، حيث انقسمت الصناعة إلى تخصصات مختلفة تهتم كل منها بجانب من جوانب احتياجات المجتمع مثل الصناعة الغذائية وصناعة الألبسة والصناعة الميكانيكية وغيرها ، ومن أجل تحسين أداء القوى المنتجة من حيث «المهارة والبراعة وحسن التقدير التي بها يجري توجيه وتطبيق العمل»(أدم سميث ، 2016، ص 15) ، تم تقسيم العمل إلى أجزاء كثيرة من أجل تحقيق زيادة معتبرة في قوة الإنتاج من الناحيتين الكمية والنوعية ، وبالطريقة ذاتها يتم تقسيم العمل في الحرب ، بحيث تقسم الجيوش إلى قوات برية وبحرية وجوية ، وكل منها تقسم كذلك إلى فرق متباينة التخصصات ، وفق ما ينص عليه تنظيم الجيش ، هذا التنظيم يجعل كل وحدة من وحدات الجيش القتالية تعادل مصنعا حقيقيا وتحتوي على جملة من الآلات المتكاملة والمعادلة لمعمل حديث ، وهذا يمكن رؤيته في حاملات الطائرات والسفن الحربية ووحدات القتال البرية ، «لهذا فالعاملين في هذه الوحدات والهيئات والعسكريين هم أكثر فأكثر يُمَثَّلون العمال بعارفهم المهنية وإعدادهم وتدريبهم وتعاونهم ونظامهم وتدرجهم في الرتب ، وبالمقابل يصبح العمال أفضل تنظيماً أكثر فأكثر على النمط التنظيم العسكري»(بيار نافيل ، 1985، ص 385) ، وعليه فإن التأثير المزدوج بين الصناعة والحرب

واضح أيضا هنا على مستوى التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد والوحدات من أجل زيادة نسبة الكفاءة والمهارة عند مختلف العاملين في المجالين.

أما على مستوى التنظيم السياسي فيقتضي توزيع أفراد المجتمع على مجموعة من الطبقات الاجتماعية وجود معايير محددة تختلف حسب العصور والمجتمعات ، هذه المعايير تستند إلى مجموعة الصفات والخصائص والإمكانات أو المؤهلات التي تتوفر في مجموعة من الأفراد وتجعلهم ينتمون إلى طبقة معينة ، وهذه الصفات قد تكون تنتقل بالوراثة بين الأجيال مثل طبقة النبلاء التي تنجب أفرادا نبلاء بالضرورة أو طبقة العبيد التي تورث العبودية لأبنائها ، وقد تكون سمات مكتسبة وتتمثل في مجموعة القدرات التي يتمتع بها الفرد وتؤهله ليحتل مكانة اجتماعية معينة ، هذه القدرات يتم الكشف عنها لدى الأفراد أو يكتسبونها عن طريق نظام تربوي محدد.

مهما كانت الطريقة التي تشكل بها هذه الطبقات الاجتماعية ، ومهما كان عددها في شتى المجتمعات والعصور ، يبقى أنها وجدت لكي تؤدي وظائف متباينة من حيث الطبيعة والهدف ، وتناوب مقابل ذلك نسباً متفاوتة من الثروة التي ينتجها المجتمع ، والأهم من هذا أنه يخضع بعضها لبعض وفق المنظومة القانونية التي تنظم المجتمع الذي تنتمي إليه.

ما يهمنا في هذا المقام هو حال طبقة الجند كما يسميها أفلاطون وطبقة العمال أو البروليتارية على حد تعبير كارل ماركس ، وهذا لأنها وقود الحرب ومحرك الصناعة ، هاتان الطبقتان لم تكونا متميزتين دائماً ، كما أنهما ليستا مندمجتين تماماً ، فبعض المجتمعات تميز تمييزاً واضحاً بين العمال والمحاربين مثل قدماء اليونانيين اللذين يفصلون بوضوح بين المحاربين الذين يعتبرون عملهم شريفاً ويليق بالنبلاء ، والعمال سواء كانوا حرفيين أو عبيداً يمارسون أعمالاً يدوية ، فالعمل اليدوي في نظرهم لا يليق بالنبلاء ، هذا الفصل بين الطبقتين أسس له كل من أفلاطون في الجمهورية والنواميس ، وأرسطو في السياسيات.

هناك مجتمعات أخرى لا تميز بين الطبقتين ، فأوروبا العصور الوسطى مثلاً والعالم الإسلامي إلى وقت متأخر كانت لا تميز بين الجنود والعمال ، فالرجال كانوا عمالاً وقت السلم وجنوداً وقت الحرب وهو الأمر نفسه في أوروبا القرون الوسطى ، وقد لخص ذلك مونتسكيو حين قارن بين حال الحضارة الرومانية وحال مجتمعه قائلاً: «يعمل ضخم حافظ الرومان على أنفسهم ... في حين أن جنودنا يتحولون بلا انقطاع من حالات العمل القصوى

إلى حالات الفراغ القصوى» (مونتيسكيو، 1985، ص 395)، ويقصد بالعمل الضخم الذي قام به الرومان الجمع بين العمل والحرب، وهو ما قام به المسلمون خاصة في عصر النهضة، على عكس المجتمعات التي ميزت بين الطبقتين.

لكن مهما كان الأمر في كل المجتمعات وشتى العصور، فإن الطبقتين تتفق في بعض الخصائص وأهمها ما يطلق عليه في نظرية الوظائف الاجتماعية بالهرمية والخضوع، بحيث يخضع عدد كبير من العمال أو الجنود لرقابة القلة من المسؤولين والقادة، يقول ماركس: «جموع العمال المجمعة في المصنع تنظم فيه تنظيمًا عسكريًا، ويوضع هؤلاء العمال الجنود البسطاء في الصناعة تحت رقابة هرمية تامة من الضابط وصف الضباط» (كارل ماركس، 2014، ص 29، 30)، فكارل ماركس لا يجد حرجًا في وصف العمال بالجيوش من الصناعيين، ويصف العاطلين عن العمل بالجيش الصناعي الاحتياطي، ويشبه ماركس وإنجلز العمل الذي تقوم به الطبقة البروليتارية بالحرب فيستخدمون مصطلحات التعبئة والهدف المباشر والجيش الواحد أو الجيش الجرار.

إلى جانب ماركس نجد كل من تايلور وماكس فيبر يتفقان معه في أن «المبادئ المشتركة بين التنظيم العسكري وتنظيم العمل تعود بالتالي للتبعية والهرمية اللتين تكشفان تقسيم العمل بين مهمات القيادة والمهمات التنفيذية»⁶، بالرغم من كون هذا التقسيم ينافي الحرية التي نادي بها أغلب الاشتراكيين إلا أنهم لم يجدوا بداً من نعت العمال بالجيش الصناعي كما فعل ماركس، ولا تدل هذه التسمية إلا على التشابه في كيفية التنظيم بين الطبقتين.

8. التداخل اللغوي والمهني بين الحرب والصناعة:

هذا التشابه في التنظيم امتد ليشمل المصطلحات بحيث توسعت مدلولات الألفاظ العسكرية لتدل على ما يشابهها في المجال الاقتصادي وخاصة في الصناعة، ففي الاتحاد السوفياتي تم استخدام وعلى نطاق واسع التنظيمات العسكرية في تنظيم العمل الصناعي،

وتم توسيع مدلولات الكثير من الألفاظ والمصطلحات العسكرية لتشمل ما يشابهها في القطاع الصناعي ، مثل مصطلح الفرقة Brigade أطلق على فريق العمل وانتشر استعماله في الكثير من اللغات والثقافات بنفس المعنى ، وجرى الحديث عن العمل الصدامي وجبهة العمل ، كل هذه المصطلحات وغيرها توحى بالحرب الاقتصادية والتنافس المستمر بين الدول في مجال الإنتاج ، والمقاومة المستمرة لتلبية الحاجات الملحة والتي لا يتوقف المجتمع على الطلب المتزايد عليها ، وعليه فما يقوم به العمال من أجل الإنتاج ما هو إلا معركة هدفها تلبية ما يحتاج إليه المجتمع.

الموطن الآخر للتداخل بين طبقة الجند وطبقة العمال ظهر جلياً عندما أخذت الجيوش ووحدات القتال والعمليات تستخدم أدوات صناعية متطورة ومعقدة ، سواء منها الأسلحة المتعلقة بالقتال أم التجهيزات الأخرى المساعدة في العمل الحربي ، فجميع هذه الأدوات «من الرشاشات والمدافع الثقيلة والألغام والمدفعية المضادة للطيران... والصواريخ من جميع الأنواع والدبابات والطيران والبحرية ، ... تحتاج جميعها إلى ذوي الخبرة في استخدامها ... هذه الأسلحة المكيناتهي الأخرى ، بل أكثر ، تخضع لصيانة ثابتة ودقيقة ، وتستلزم اختصاصيين لذلك» (بيار نافيل ، 1985 ، ص 396) ، فلا يمكن لأي وحدة من وحدات القتال أن تباشر العمل القتالي دون وجود وحدات أخرى موازية لها تعمل على توفير صيانة أسلحتها وأجهزتها المساعدة ، هذه الوحدات الموازية مجهزة بالأدوات الضرورية والعمال المؤهلين لصيانة العتاد ، فالحرب من هذا المنظور هي عمل منسق بين الجنود والعمال ، هذا التنسيق هو تجسيد للتداخل بين الجنود والعمال ، وتزداد درجة التداخل هذه كلما زادت عزلة الوحدات القتالية عن المجتمع كما في حالة الغواصات وحاملات الطائرات والقواعد العسكرية التي تتوفر على كل ما يمكن أن تحتاجه الوحدة القتالية للحياة والعمل.

لكن قبل بدء الحرب يتوجب على الدولة تكوين جيش احتياطي من اليد العاملة كما يقول ماركس ، أي لابد على الدولة أن تعتمد على نفسها في أعمال الصيانة ، وهذا لن يكون متاحاً لها إلا إذا اعتمدت على نفسها في الصناعة الحربية أو على الأقل التكوين اللازم لفئة الجنود التي تستعمل التجهيزات وفئة العمال التي تضمن الصيانة ، هذا الأمر يلزم الدولة على إعادة توزيع اليد العاملة بما يتناسب مع مستلزمات الحرب ، لأن هذه الأخيرة تفرض وضع خاص وهو يفرز احتياجات خاصة ، الأمر الذي يؤدي إلى ما يعرف بالنزوح المهني قبل

الحرب ، أي في مرحلة التعبئة وأثناء الحرب ، بحيث تختفي بعض المهن أو تتناقص مزاولتها ومردوديتها ، في حين تزدهر مهن أخرى ويصبح الطلب على منتجاتها عالياً ، و هذا أثر واضح للحرب على طبيعة تنظيم العمل.

إذا تطرقنا للتعبئة كمجال يظهر فيه تأثير الحرب على الصناعة فلا شك أن الحرب في الغالب يقوم بها الرجال من فئة الشباب ما بين العشرين إلى الخامسة والأربعين سنة ، وهو ما يحتم على عدد هائل من هذه الفئة ترك مناصب شغلهم للتوجه للحرب ، وهذا يخلق فراغاً كبيراً في الطبقة العاملة في القطاع الاقتصادي ، وفي الغالب يتم استدراك هذا الفراغ بتبني العديد من سياسات التشغيل ، مثل تمديد ساعات العمل للفئة المستمرة في الاشتغال في القطاع الاقتصادي ، كما يتم الاستنجاد بفئات اجتماعية أخرى لسد هذا الفراغ ، كالعمال الذين أحيلوا على التقاعد وكذلك استخدام النساء في المهن غير الشاقة مثل العمل المكتبي والاتصالات ، وبدرجة أقل يتم اللجوء إلى استخدام الفتیان الأقل من السن القانوني للتشغيل ، بالإضافة إلى ظهور ظواهر أخرى في حالة الحرب مثل النزوح من المناطق التي لا تعاني الحرب إلى حيث اليد العاملة مطلوبة بالحاح ، هذا النزوح لا يكون بالضرورة داخل البلد الواحد فقط ، إنما يمكن أن يأخذ شكل الهجرة من بلد إلى آخر ، إما طوعية أو قسراً كما حدث في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية حيث هجرت فرنسا الآلاف من الجزائريين للعمل في المناجم وفي المصانع في فرنسا بهدف توفير ما تحتاجه من مواد لسد متطلبات الحرب.

ومن نافلة القول ذكر أن الحرب وخاصة الحروب الكبرى تسبب في خسائر بشرية فادحة ، وهي خسائر تصيب بالدرجة الأولى الجنود وبدرجة أقل المدنيين ، وفي الغالب تكون الفئة العمرية المتضررة هي فئة الرجال ما بين سن العشرين والخامسة والأربعين — كما ذكرنا سابقاً — وهو الأمر المؤدي إلى نقص في عدد أفراد هذه الفئة ، وبالتالي ينتج عن هذا «نقصاً في عمال المستقبل ونقصاً في الأولاد لعمال المستقبل ، وناشئاً عن نقص في الزيجات اللاحقة لنقص الفئات التي تبلغ سن الإنجاب» (بيار نافيل، 1985، ص 406) ، هذا النقص في الرجال ينتظر منه أن يؤثر سلباً على القطاع الصناعي بعد انقضاء الحرب وهذا بسبب نقص اليد العاملة المؤهلة ، ولكن الوعي لدى الشعوب بهذه المسألة غالباً ما يؤدي إلى تصرفها بطريقة تعطي نتائج عكسية ، حيث أن الكثير من المجتمعات تصرف بطرق ساهمت في

تعويض الخسائر والقضاء على ما يعرف بالفئات العمرية المجوفة ، وذلك عن طريق الزواج المبكر وزيادة نسبة الإنجاب.

9. خاتمة:

في الأخير ، نؤكد على أننا لا ندعي من خلال هذا المقال بأن الحرب ضرورية للتقدم الاقتصادي والصناعي ، ولكن نريد التنبيه إلى التلازم والترابط بين الشكل العسكري والشكل الاقتصادي وخاصة الصناعي في كل المجتمعات وعبر العصور جميعا ، فكلاهما يحتاج إلى المال والرجال والوقت ، والطاقة الإنتاجية للقطاع الصناعي هي جسم الحرب ، وما تنتجه الصناعة يستغل كطاقة تدميرية في الحرب ، والاستثمارات في القطاع الصناعي ومخترعاته واليد العاملة التي يشغلها هذا القطاع هي على التوالي حاجات الحرب وسر التفوق فيها واليد المحاربة الفعالة ، كما أن الصناعة تحتاج إلى ازدياد السكان والتقدم التقني الصناعي فالحرب أيضا لا بد لها من ارتفاع عدد السكان والقوى الإبداعية للإنسان ، إذا كانت الصناعة القوية تحقق الاكتفاء الذاتي للدولة ، فإن هذا الاكتفاء ولو كان نسبيا يشكل قوة الدولة وسر تفوقها الحربي ، وخلاصة القول ، إنه لا يمكن تصور حرب بدون صناعة وبدون عمل ، ولكن يمكن أن تكون هناك صناعة وعمل بدون حرب.

10. قائمة المراجع:

1. آدم سميث ، ثروة الأمم ، الجزء الأول ، ترجمة: وليد شحادة ، دار الفرقد ، دمشق ، سورية ، الطبعة الأولى ، 2016.
2. برتراند راسل ، أثر العلم في المجتمع ، ترجمة سمير عبده ، دار التكوين ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 2005.
3. برنال ، رسالة العلم الاجتماعية ، ترجمة: إبراهيم حلمي عبد الرحمان ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، مصر ، 2016.
4. بيار نافيل ، رسالة في سوسيولوجيا العمل ، منشورات عويدات ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1985.
5. جمال زهران ، منهج قياس قوة الدول ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2006.

6. عبد الرحمان ابن خلدون ، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر زمن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2003.
7. غاستون بوتول ، هذه هي الحرب ، ترجمة: مروان القنواطي ، منشورات عويدات ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1981.
8. فرانسوا شاتليه وأوليفييه دو هاميلوايلفينبيرزيه ، معجم المؤلفات السياسية ، ترجمة: محمد عرب صاصيلا ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 2014.
9. فريدريك نيشته ، إرادة القوة ، ترجمة: محمد الناجي ، دار إفريقيا للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2011.
10. كارل فون كلاوزوفيتز ، عن الحرب ، ترجمة: سليم شاكرا الإمامي ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ، 1998م.
11. كارل ماركس ، البيان الشيوعي ، ترجمة: سلامة كيلة ، روافد للنشر والتوزيع ، لبنان ، 2014.
12. كارل ماركس ، مدخل لنقد الاقتصاد السياسي ، نقلا عن: ييار نافيل ، رسالة في سوسيولوجيا العمل.
13. مارسيل غوشيه وبيار كلاستر ، أصل العنف والدولة ، ترجمة: علي حرب ، دار الحداثة ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، 1985.
14. مجموعة من المؤلفين ، العلم وأزمته ، المجلد الأول ، الجزء الأول ، ترجمة: أيمن توفيق ، المركز القومي للترجمة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2015.